مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
في المناطق الفلسطينية المحتلة

تقرير الشؤون الإنسانية
للفترة الواقعة ما بين 1 تشرين ثاني و15 تشرين ثاني 2003

ochaopt@un.orgwww.ochaopt.org
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مبنى ال "ماك هاوس" ص.ب. 38712 القدس الشرقية،هاتف: **++972-2-5829962** أو **++972-5825853** ، فاكس: **02-5825841**

محتوى التقرير:

- لمحة عامة
- إسرائيل تعلن تخفيف القيود على المدن الفلسطينية
- بعض التحسينات تطرأ على التنقل بين الخليل وبيت لحم
- محافظة سلفيت تعاني من الإغلاق
- التنقل داخل محافظتي سلفيت ونابلس
- انخفاض في تقديم المعونات الإنسانية لسكان قطاع غزة
- تنويه

لمحة عامة:

في الفترة الأخيرة طرأ تحسن على حرية تنقل الفلسطينيين بين مدن الضفة الغربية، وبالرغم من ذلك يواجه الفلسطينيون صعوبات عدة في وصولهم إلى أراضيهم، وتلقيهم الخدمات ومتابعة أعمالهم. الإستمرار في بناء الجدار سيحدد من حرية تنقل الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحاذية له.

إسرائيل تعلن تخفيف القيود على المدن الفلسطينية:

في الثاني والخامس من تشرين الثاني الجاري أعلنت إسرائيل أنها ستخفف من قيود التنقل المفروضة على المدن الفلسطينية باستثناء كل من جنين ونابلس. وقد قالت مصادر في الجيش الإسرائيلي أنه سيتم السماح للفلسطينيين حاملي التصاريح أن يتنقلوا بين المدن بالسيارات أو الباصات، كما وسيتم إصدار 3,000 تصريح بشكل مؤقت لعمال فلسطينيين وذلك كي يتمكنوا من العمل داخل إسرائيل.

وقد أشارت المتابعات الأولية لمكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة المتواجدة في الضفة الغربية أن القيود على المدن الفلسطينية لم تخفف، ولكن بعد حوالي أسبوع من تصريح الجيش لوحظ تخفيف في قيود التنقل في كل من قلقيلية، وطولكم، وجنين، وطوباس، ورام الله، وبيت لحم والخليل. و في المقابل لوحظ ازدياد في عدد الحواجز المتنقلة التي أقامها الجيش الإسرائيلي على الطرق.

يركز هذا التقرير على تأثير قيود التنقل المفروضة على حياة الفلسطينيين اليومية في منطقتين- الخليل/ بيت لحم وسلفيت.

بعض التحسينات تطرأ على التنقل بين الخليل وبيت لحم

يشكل طريق بيت لحم - الخليل طريقاً مركزياً يستخدمه حوالي نصف مليون فلسطيني يعيشون جنوبي الضفة الغربية. قبل أيلول عام 2000، لم تكن هناك أية قيود دائمة على العابرين على هذا الطريق.

عشرات الباصات كانت تخرج من الخليل، وتعبر حلحول في طريقها إلى بيت لحم عبر طريق رقم 60- وهو الطريق الجنوبي- الشمالي الرئيسي في تلك المنطقة حيث كانت الطريق مباشرة تستغرق وقتئذ حوالي العشرين دقيقة. الرحلة من الخليل إلى بيت لحم كانت تستغرق حوالي 35 دقيقة، والى رام الله 45 دقيقة. شارع رقم 365 والذي يمتد من سعير إلى وادي الناس أستعمل للمسافرين شمالاً.

وكنتيجة للإغلاق الذي فرضته إسرائيل في أيلول من العام 2000 سمح لبضعة باصات قليلة المرور عبر شارع رقم 60. وبسبب إغلاق أقسام عديدة من الشارع بالأكوام الترابية لم يعد بامكان الباصات نقل المسافرين من الخليل إلى بيت لحم مباشرةً, لذلك يضطر المسافرون الى ترك الحافلات عند مفرق الخضر والإستمرار مشياً على الأقدام للوصول إلى بيت لحم. و تستغرق هذه الطريق 40 دقيقة على الأقل، منها 20 دقيقة تفتيش من الجيش الإسرائيلي على حاجز غوش عتصيون، أما السيارات الفلسطينية التي تحمل لوحات ترخيص خضراء اللون فهي ممنوعة من السفر على هذا الشارع إلا في حال حيازة سائقيها تصريح وهو أمر من الصعب تحقيقه.

شارع رقم 365 والذي يخدم شرقي بيت لحم والخليل مغلق حالياً بشكل تام في منطقة وادي ساري وذلك بواسطة الكتل الإسمنتية والكتل الترابية والمواقع العسكرية التي تقع على جانبي الشارع.
وكنتيجة لذلك يضطر الفلسطينيون أن يسلكوا طرقاً بديلة أو الطرق الجبلية للوصول إلى بيت لحم.

تسهيل القيود على حرية التنقل أدى إلى تسهيل السفر في منطقة جنوب الضفة الغربية، كما و أن إزالة البوابتين اللتين كانتا تغلقان الطريق بين حلحول وسعير أصبحت تمكن المركبات من التنقل بين الخليل وبيت لحم وذلك عن طريق سعير ومن ثم عبر طرق ترابية في قرى شيوخ العرب، وبيت فجّار ومراح رباح.

قبل وصول بيت لحم على الفلسطينيين أن يعبروا طريق قرب مستوطنة إيفرات، يحظر على الفلسطينيين السفر على هذه الطريق بدون تصاريح، ومن جهة أخرى هذه الطريق هي السبيل الوحيد للوصول إلى بيت لحم.على حافة الطريق هناك حواجز حديدية تمنع الفلسطينيين من وصولهم الشارع . في سلوك هذا الشارع هناك مخاطرة فقد يتعرض الفلسطينيون إلى مصادرة مفاتيح مركباتهم أو دفعهم غرامات كبيرة.
على جانبي الطريق توجد حواجز حديدية تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الطريق حيث يجب على الفلسطينيين البحث عن ثغرة في هذه الحواجزللدخول و من ثم البحث عن ثغرة أخرى للخروج منها.
في السابع من تشرين ثاني الجاري، حصل 17 باص من الخليل على تصاريح للسفر من حلحول إلى الخضر عبر شارع رقم 60.السفر بالباص يستغرق 15 دقيقة ولا يتم توقيفه على حاجز غوش عتصيون.
وبالرغم من هذا التحسن فأن التقديرات تشير إلى أن هناك حاجة لوجود 54 باص بالمجمل.

محافظة سلفيت تعاني من الإغلاق

يقطن في محافظة سلفيت 60,000 (ستون ألف) فلسطيني يعيشون في 22 قرية، حيث تعتبر هذه المحافظة في الغالب مهملة من قبل المؤسسات الأجنبية.
حتى عام 1996 كانت سلفيت جزأ من مدينة طولكرم، وكانت تعتمد في أغلب الخدمات وفي التسوق على محافظتي نابلس ورام الله، وبالتالي فأن القيودالإسرائيلية قد أثرت عليها بشكل كثيراً.
تحيط بسلفيت حوالي 20 مستوطنة (من بينها أرييل، وبرقين، ورفافا، والقناة، وعيمانوئيل) يسكنها حوالي 30,000 مستوطن. وجود هؤلاء المستوطنين يعيق من حركة الفلسطينيين حيث أن موقع المستوطنات والطرق المغلقة في وجه الفلسطينيين تتفرع شمالاً، وشرقاً وفي الجهة الجنوبية- الغربية.
و نتيجة ذلك ينحصر الفلسطينيون في ثلاثة مناطق مما يجعل التنقل بينها صعباً، وللحالات الضرورية يعتمد الفلسطينيون على الطرق البديلة الغير معبدة.
يعتمد غالبية أهل سلفيت على الزراعة، وبالأساس على إنتاج الزيتون. بناء المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش، وتحويل مساحات شاسعة إلى مناطق عسكرية مغلقة أدى إلى إتلاف محاصيل كبيرة وأراضي كثيرة.

وفي تقدير مشترك أجراه برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والغذاء حديثاً تبين أن سلفيت تعاني من أكبر نسبة عدم توفير لقمة العيش في الضفة الغربية إذ أن حوالي 50% من مواطني سلفيت (28,845 مواطن) هم من الجياع هذا بالإضافة إلى 11% (6204 مواطن) قد يصبحون جياع، وبالتالي سترتفع نسبة الجياع في تلك المنطقة.
الوصول إلى الأراضي في محافظة سلفيت لزراعتها أو حصادها أو فلاحتها أصبح أمراً في غاية الصعوبة وذلك لوقوعها قرب المستوطنات الإسرائيلية وانعزالها عن الشوارع الرئيسية. الجسور والأنفاق الموجودة قد تسمح للمواطنين المرور عبرها ولكن عليهم أن يبقوا على بعد 500 مترعلى الأقل بعيداً عن المستوطنات وبالتالي لا يستطيع هؤلاء المزارعون أن يصلوا بعض الأشجار.

وحتى لو استطاع هؤلاء المزارعون أن يقطفوا الزيتون، فهم يواجهون صعوبة كبيرة في وصولهم إلى الأسواق لبيع منتجاتهم، و هذا بالتالي أدى إلى هبوط في سعر زيت الزيتون من 18 إلى 8 شيكل للتر الواحد.

القيود المفروضة على التنقل تجعل من الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية أمراً صعباً. يوجد في سلفيت مركز صحي صغير للطوارئ ولكن لا يوجد مستشفى حيث يعتمد سكان سلفيت على مراكز الخدمات الصحية الموجودة في نابلس أو رام الله. وبسبب التأخيرات، وتكلفة السفر العالية وإجراءات إصدار التصاريح الصعبة يتم إهمال العديد من الأمراض والحالات الصحية الأخرى التي تتطلب علاجاً.

من جهة أخرى يواجه المدرسون مشكلة في الوصول إلى مدارسهم في الوقت، كما وأصبح من الصعب على الكثير من العائلات أن ترسل أبناءها لمتابعة تعليمهم وذلك بسبب التكاليف الباهظة.

التنقل داخل المحافظات - الطريق من سلفيت إلى نابلس

بات التنقل داخل المحافظات أمراً صعباً ومكلفاً، كل الطرق المؤدية إلى داخل المحافظة أغلقت بواسطة الحواجز، والأكوام الترابية والكتل الأسمنتية.على الفلسطينيين أن يحملوا تصاريحا حتى يتمكنوا من

السفرعلى هذه الشوارع، ولكن يتمكن القليل منهم فقط الوصول إلى مكتب الارتباط في قلقيلية من أجل تقديم طلب للحصول على تصريح وبالرغم من تخفيف القيود لم يطرأ تحسن على وضع سلفيت.
يعتمد سكان سلفيت على مدينة نابلس المجاورة في كل ما يتعلق بالعمل، والتربية والخدمات الصحية. قبل أيلول عام 2000 كانت الطريق تستغرق حوالي 25 دقيقة بالسيارة عبر شارع رقم 60 وبكلفة 3 شواقل فقط , ولكن وبسبب الإغلاق الذي فرض أصبحت الطريق تستغرق ساعة ونصف من الزمن على الأقل وتصل تكلفتها إلى 20 شيكل.
وتبدأ الطريق الجديدة برحلة في سيارة الأجرة لمدة ثلاثين دقيقة وبتكلفة 4 شواقل من سلفيت إلى كومة ترابية في ياسوف قرب مفرق تابواح، وعند هذه الكتلة الترابية يتابع حاملي التصاريح طريقهم إلى تبواح حيث ينتظرون 20 دقيقة على الحاجز ثمّ يستقلون سيارة أجرة أخرى تقلهم إلى حاجز حوارة، هذه الرحلة تكلف 4 شواقل وتستغرق 10 دقائق.أما المواطنون الذين لا يملكون تصاريحاً فهم يسلكون طريقاً بديلة تستغرق 40 دقيقة تصلهم إلى حاجز حوارة وهي بتكلفة 8 شواقل. بعد عبور الحاجز، يستقل المواطنون الفلسطينيون سيارات أجرة بتكلفة 2.5 شيكل لمدة 15 دقيقة حيث تقلهم إلى نابلس أو يسيرون على الأقدام مسافة 8 كيلومترات عبر الشعاب والجبال ثم يستقلون سيارات أجرة مرةً أخرى لمدة 15 دقيقة تمر عبر طريق سارى تكلفهم 3 شواقل بعدها يصلون إلى نابلس.

انخفاض في تقديم المعونات الإنسانية لسكان قطاع غزة

الوضع الإنساني في قطاع غزة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم و تحديداً في ظل حملة هدم البيوت التي جرت في مدينة رفح جنوبي القطاع خلال شهري تشرين أول وتشرين ثاني. حسب مصادر من دائرة الإحصاء المركزية فأن حوالي 84% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة تقدر أنه منذ أيلول عام 2000 يوجد هناك أكثر من 12,000 شخص في قطاع غزة يعيشون بدون مأوى بسبب هدم البيوت , حيث سجلت الوكالة هدم 189 بيتاً في مخيم رفح بين الأول والعشرين من تشرين أول مما ألحق ضرراً بحوالي 330 عائلة فلسطينية على الأقل تضم 1780 شخص.

وبالرغم من ضخامة الاحتياجات في القطاع فأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والتي تدعم قطاعات اساسية كالتعليم، والصحة وخدمات صحية أخرى لغالبية سكان القطاع، لم تتمكن من توفير أكثر من 50% من التمويل التي تحتاجة لتوفير هذه الخدمات. وكنتيجة لذلك فقد قلت نسبة الدعم الغذائي في الأشهر الأخيرة بحوالي-17%.

في العاشر من تشرين ثاني الماضي تظاهر المئات من الفلسطينيين ضد قرارالسلطة الوطنية الفلسطينية القاضي بتجميد أرصدة بعض الؤسسات الإسلامية في قطاع غزة مطالبين بإستمرار إستلامهم معوناتهم المادية من تلك المؤسسات. وقد أطلقت الشرطة الفلسطينية النيران في الهواء لتفرقة التظاهرة.
و من الجدير ذكره وصول الدعم الذي تقدمه تلك المؤسسات الإسلامية توقف منذ الرابع والعشرين من شهر آب الماضي، حيث قرر المدعي العام الفلسطيني تجميد حسابات البنوك لتسعة جمعيات إسلامية بفروعها التسعة وثلاثين المنتشرة في قطاع غزة.

وقد كانت هذه الجمعيات تقدم دعماً في القطاع الصحي العامة لأكثر من 15,000 مواطن ورياض أطفال بالإضافة إلى تقديم الرعاية المادية لأكثر من ألف طفل فلسطيني، وعلى سبيل المثال قدمت هذه المؤسسات خلال شهر رمضان العام 2002 أغذية وألبسة لأكثر من 20,000 عائلة.

تنويه

في تقرير الشؤون الإنسانية السابق (للفترة الواقعة ما بين 16- و31 تشرين أول)، ذكر أن الجيش الإسرائيلي طلب من 13,545 مواطن فلسطيني يسكنون في 15 مجتمع سكاني واقعة بين الجدار والخط الأخضر أن يقدموا طلبات للحصول على تصاريح خضراء اللون وذلك لمتابعة سكنهم في تلك المنطقة.

هذه الأرقام تضمنت سكان من نزلة عيسى، وباقة الشرقية، ونزلة أبو نار وكما يبدو فقد تبين وعلى غرار ما نشر في البداية أنهم ليسوا بحاجة إلى استصدار تصاريح، لذا يقتضي التنويه إلى الرقم الجديد والذي يصل إلى 6,725 فلسطيني يعيشون في 12 مجتمع سكاني ومنهم سيطلب استصدار تصاريح خضراء اللون.